ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

27 فبراير 2024

أسبوع أكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
احمد بيومي
اسماء رفعت
اسماء فهمي
ايه حمدي
بسنت جمال
سالي عاشور
محمد صبري
د. عمر الحسيني
امل اسماعيل
مصطفي عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

19 معلومة مصورة

20 مقالات تحليلية

تقديم

يتصدر نشرةَ هذا الأسبوع أخبار اقتصادية إيجابية على المستوى المحلي مع تحقيق مصر أكبر صفقة استثمار مباشر في تاريخها، مُؤكدةً على الأداء القوي للاقتصاد المصري وفرص الاستثمار الواعدة. لم تكن هذه الصفقة وليدة الصدفة، بل نتاج جهود حثيثة من قبل الحكومة المصرية على مدار سنوات الماضية، اتخذت خلالها العديد من الخطوات لتحسين بيئة الاستثمار وجذب المستثمرين الدوليين. وتستمر الحكومة في جهودها حيث قررت الحكومة المصرية دمج 59 هيئة اقتصادية بالموازنة العامة خلال 5 سنوات، مما سيعزز من كفاءة الأداء الاقتصادي ويُقلل من هدر الموارد. كما تُسلط النشرة الضوء على العلاقات المصرية التركية، حيث يُتوقع أن تشهد المزيد من التعاون الاقتصادي في مختلف المجالات. بالإضافة إلى مقال تحليلي عن مبادرات جديدة تهدف إلى دعم تحويلات المصريين العاملين بالخارج. وختامًا يرفق مع النشرة إنفوجراف يُوضح أكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر في تاريخ مصر، مُسلطًا الضوء على أهم تفاصيلها وتأثيرها على الاقتصاد المصري.

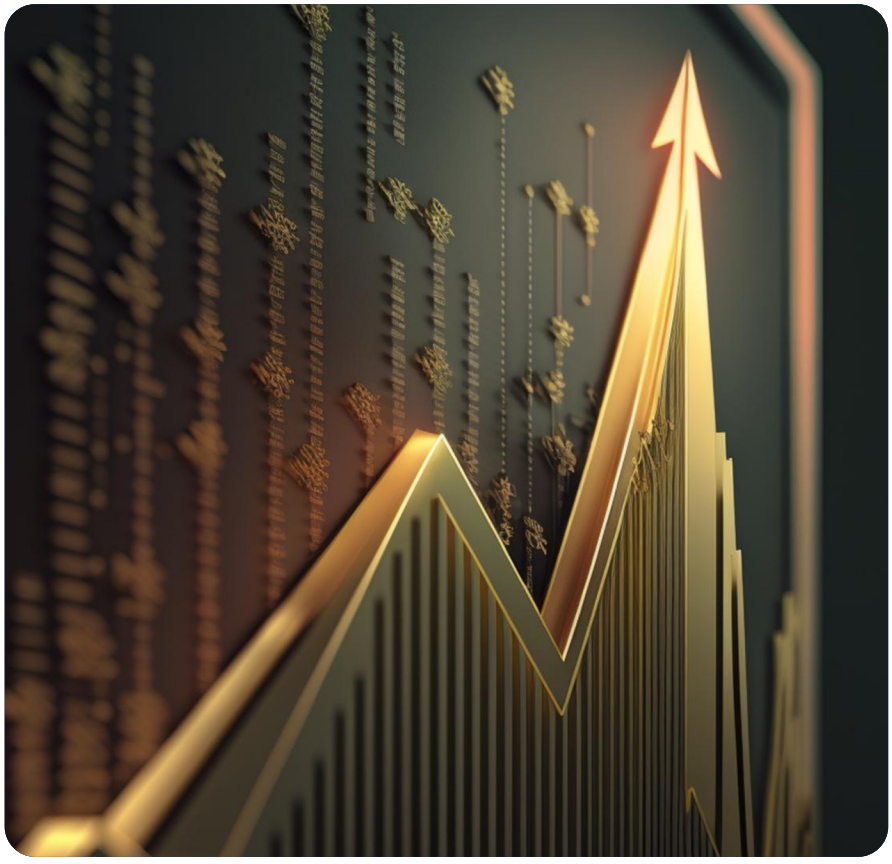

أبرز قضايا الأسبوع

تشهد الساحة الاقتصادية المصرية حراكًا ملحوظًا يطغى عليه التفاؤل. فمحليًا، تستهدف مصر تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 4.2% خلال العام المالي 2025/2024، مدعومًا بأكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر في تاريخ مصر. كما قررت الحكومة المصرية دمج 59 هيئة اقتصادية بالموازنة العامة خلال 5 سنوات، مما سيعزز من كفاءة الأداء الاقتصادي ويُقلل من هدر الموارد. أما على صعيد العالم، فتشهد إسرائيل تراجعًا اقتصاديًا ملحوظًا بعد حرب غزة، حيث انكمش اقتصادها بنسبة 20% تقريبًا. في المقابل، تُشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى استمرار الانتعاش في قطاع التصنيع العالمي خلال العام الحالي، مدعومًا بزيادة الطلب على السلع والخدمات. وعلى الرغم من التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، إلا أن هناك بوادر إيجابية تُشير إلى إمكانية تحقيق نمو اقتصادي مستدام في مختلف أنحاء العالم.

أحداث محلية

المعاملات الخارجية

- **الإمارات تستثمر 35 مليار دولار لتطوير مدينة رأس الحكمة في مصر**

وقعت مصر والإمارات صفقة استثمار عقاري يوم 23 فبراير تستحوذ بموجبها شركة «القابضة» (ADQ) على حقوق تطوير مشروع رأس الحكمة مقابل 24 مليار دولار بهدف تنمية المنطقة،

بجانب تحويل 11 مليار دولار من الودائع التي سيتم استخدامها للاستثمار في مشاريع رئيسية في جميع أنحاء مصر لدعم نموها الاقتصادي وازدهارها. ورأس الحكمة هي منطقة ساحلية تمتد على بعد 350 كم تقريبًا في شمال غرب القاهرة. ويمثل هذا الاستثمار خطوة محورية نحو ترسيخ مكانة رأس الحكمة كوجهة لقضاء العطلات على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، ومركز مالي ومنطقة حرة مجهزة ببنية تحتية لتعزيز إمكانات النمو الاقتصادي والسياحي في مصر. وستحتفظ الحكومة المصرية بحصة قدرها 35% في مشروع تطوير رأس الحكمة.

- **مصر تدرس إنشاء خط ملاحي ومنطقة لوجستية للتصدير لدول وسط أفريقيا عن طريق تنزانيا ورواندا**

صرح وزير النقل كامل الوزير بأن هناك مقترحًا لإنشاء خط ملاحي جديد يربط مصر من خلال ميناء سفاجا بميناء دار السلام بتنزانيا، أحد أهم موانئ الارتكاز في شرق أفريقيا. كما يتم أيضًا دراسة إنشاء منطقة لوجستية في كل من دار السلام بتنزانيا وكيجالي برواندا لتجميع الصادرات المصرية ونقلها بحرًا إلى تنزانيا ومنها برًا إلى رواندا ثم إلى باقي دول وسط أفريقيا الحبيسة. ويُعزز تنفيذ المقترح تواجد عدد من كبريات الشركات المصرية مثل شركة السويدي وشركة المقاولون العرب في تنزانيا لتنفيذ عدد من المشروعات الكبرى.

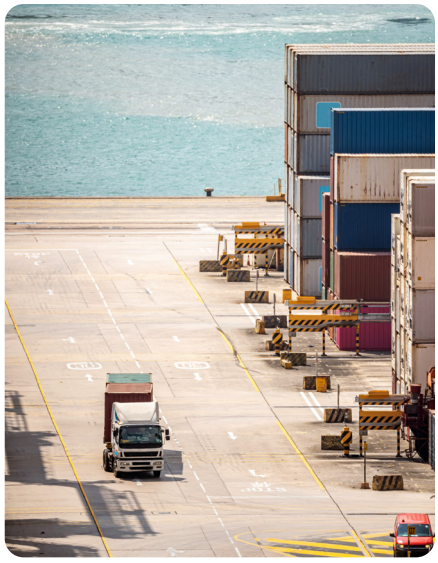

- **مصـر تسـتهدف الوصـول بصـادرات «التمـر» إلـى 250 مليـون دولار سـنويًا خـلال 5 سـنوات**

تسـتهدف مصـر الوصـول بتصديـر التمـر، والبلـح الطـازج والمصنـع المنتـج محليًـا، إلـى مـا قيمتـه 250 مليـون دولار سـنويًا، خلال 5 سـنوات، وفـق اسـتراتيجية قطـاع النخيـل والتمـور التـي أطلقتهـا منظمـة الأغذيـة والزراعـة للأمـم المتحـدة "فـاو" فـي مصـر، بالتعـاون مـع وزارة التجـارة والصناعـة، ووزارة الزراعـة واسـتصلاح الأراضـي. كمـا تعمـل مصـر –وفقًـا للاسـتراتيجية– علـى الوصـول بصـادرات القطـاع إلـى 500 مليـون دولار خلال 10 أعـوام، إلـى جانـب خفـض نسـبة الفاقـد مـن التمـور والبلـح الطـازج إلـى 15%، وتخفيـض تكلفـة إنتـاج سلسـلة التوريـد بنسـبة 20%.

- **الصادرات السلعية المصرية تنمو إلى 3 مليارات دولار في يناير الماضي**

سـجلت الصادرات السـلعية لمصر 3 مليارات دولار في شـهر يناير 2024، مقابـل نحـو 2.9 مليـار دولار فـي الشـهر نفسـه مـن العـام الماضـي، بحسـب تقريـر لـوزارة التجـارة والصناعـة. وعلـى الجانـب الآخـر، تراجعـت قيمـة الـواردات السـلعية لمصر بنسـبة 40% خلال شـهر يناير لتسـجل نحو 4.5 مليـارات دولار، مقابل 7.5 مليارات دولار خلال الشـهر نفسـه مـن عـام 2023. كمـا سـاهمت تلـك المؤشـرات فـي انخفـاض عجـز الميـزان التجاري بنسـبة 68% خلال شـهر ينايـر الماضـي، ليبلـغ 1.5 مليـار دولار مقابـل 4.6 مليـار دولار خلال الشـهر نفسـه مـن عـام 2023.

المؤشرات الكلية

- **وزيرة التخطيط: مصر تستهدف نموًا 4.2% للسنة المالية 2025/2024**

تستهدف مصر الوصول إلى معدل نمو 4.2% للسنة المالية 2024-2025، ارتفاعًا من 3% للسنة الحالية، وسط تباين الاقتصاد العالمي والأزمات الجيوسياسية، كما صرحت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية هالة السعيد. وقالت الوزيرة إن قطاع الاتصالات يُتوقّع أن ينمو 16%، والسياحة 45%، في السنة المالية 2024-2025. كما أعلنت أن الاستثمارات الكلية المستهدفة في خطة 2024-2025 تبلغ 2 تريليون جنيه، وهي تركز على قطاعي الصحة والتعليم كأولوية، وكذلك تحفيز دور القطاع الخاص. يفوق مستهدف مصر لنمو اقتصادها في السنة المالية 2024-2025 توقعات البنك الدولي التي تقدّر أن يبلغ النمو 3.9%، لكنها دون توقعات صندوق النقد الدولي التي تقدّر أن ينمو اقتصاد أكبر بلد عربي من حيث السكان بواقع 4.7% في 2024-2025.

السياسات المالية

- **معيط: نستهدف دمج 59 هيئة اقتصادية بالموازنة العامة خلال 5 سنوات**

تستهدف وزارة المالية دمج 59 هيئة اقتصادية بالموازنة العامة للدولة بحسب تصريحات لوزير المالية محمد معيط. ووافقت الحكومة على تعديل بعض أحكام قانون المالية العامة الموحد وتمت إحالته إلى مجلس النواب ليبدأ مناقشته الأسبوع الأخير من فبراير 2024. كما يستحدث القانون ما يسمى بـ«موازنة الحكومة العامة» تحقيقًا لمبدأ شمولية الموازنة، حيث تضم الموازنة العامة للدولة وموازنات 59 هيئة اقتصادية إيرادات ومصروفات. ومن

المقرر أن يتم ذلك تدريجيًا خلال 5 سنوات وتكون بداية عرض «موازنة الحكومة العامة» خلال العام المالي 2024-2025، وتشمل «الموازنة العامة للدولة وموازنات 40 هيئة اقتصادية» بعد موافقة مجلس النواب.

- **المالية: الاستغلال الأمثل للموارد هو هدف إنشاء «جهاز إدارة والتصرف في الأموال المستردة والمتحفظ عليها»**

قال وزير المالية محمد معيط، إن الاستغلال الأمثل لموارد الدولة وتعظيم العائد عليها، هو الهدف الرئيسي من إنشاء «جهاز إدارة والتصرف في الأموال المستردة والمتحفظ عليها». وأضاف الوزير، بعد تصديق الرئيس عبد الفتاح السيسي على قانون إنشاء «جهاز إدارة والتصرف في الأموال المستردة والمتحفظ عليها»، أن هذا القانون ينص على استحداث جهاز بوزارة المالية يحل محل كل من الإدارة العامة للأموال المستردة بالهيئة العامة للخدمات الحكومية، والإدارة المركزية لموارد وتعويضات الإصلاح الزراعي، وجهاز تصفية الحراسات. واستكمل قائلًا إن «جهاز إدارة والتصرف في الأموال المستردة والمتحفظ عليها يعد كيانًا تنظيميًا موحدًا تؤول إليه حقوق والتزامات الإدارة العامة للأموال المستردة، والإدارة المركزية لموارد وتعويضات الإصلاح الزراعي وجهاز تصفية الحراسات، بما يضمن الاستغلال الأمثل للأصول المملوكة للدولة ومواردها، وتعظيم العائد عليها، وإدارتها والتصرف فيها بشكل مؤسسي وفقًا لأحدث الممارسات العالمية».

السياسات النقدية

- **المركـزي المصـري: 70.7% زيـادة فـي معـدل الشـمول المالـي بنهايـة 2023**

ارتفع معدل الشمول المالي خلال العام الماضي بنسبة 70.7% على أساس سنوي، وبنسبة 174% خلال الفترة من 2016 حتى 2023، وفقًا لبيان البنك المركزي المصري. ووصل إجمالي المواطنين المشمولين بمظلة الشمول المالي خلال العام الماضي، إلى نحو 46.9 مليون مواطن، من إجمالي 66.4 مليون. وعلى صعيد الشمول المالي للمرأة، أظهرت المؤشرات حدوث طفرة في عدد السيدات اللاتي يمتلكن حسابات مالية، حيث بلغ عددهن 20.3 مليون سيدة في بنهاية 2023، من إجمالي 32.3 مليون سيدة، بمعدل نمو بلغ 244% مقارنة بعام 2016، لتصل نسبة الشمول المالي بينهن إلى 62.7%.

أسواق المال والاستثمار

- **«شلاتين» تزيد تسليمات الذهب إلى «المركزي» المصري 14% في 2023**

رفعت شركة شلاتين للثروة المعدنية المصرية، تسليماتها من الذهب إلى البنك المركزي المصري بنحو 14% على أساس سنوي في 2023 إلى نحو 720 كلجم ذهب بقيمة 1.3 مليار جنيه (42 مليون دولار أميركي). في يوليو من عام 2022، توقعت الشركة رفع تسليماتها من الذهب إلى البنك المركزي المصري بنحو 32% خلال 2023 مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى 830 كلجم ذهب، وفقًا لرئيس الشركة شريف الشهاوي.

- **بنك مصر يتخارج من استثمارات بـ 3.1 مليارات جنيه في 2023**

جنى بنك مصر، ثاني أكبر بنك حكومي في البلاد، نحو 3.1 مليار جنيه من بيع عدد من الاستثمارات في 2023. ويستهدف البنك هذا العام تحديدًا التخارج من استثمارات في 7 شركات بحصيلة تقارب 1.5 مليار جنيه. وخلال عام 2023، باع البنك حصته في «باكين»، و«العز الدخيلة للصلب»، و«الإسكندرية للإضافات البترولية». وتضم محفظة الاستثمارات المباشرة الحالية لدى بنك مصر 165 شركة بقيمة 70 مليار جنيه تقريبًا.

- **«IPR» للطاقة تخطط لاستثمار 250 مليون دولار في مصر حتى 2025**

تخطط مجموعة «IPR» للطاقة إنفاق 250 مليون دولار على مشروعات بعدة مناطق في مصر؛ في الصحراء الغربية والدلتا وجنوب الوادي وخليج السويس، خلال العامين 2024 و2025، بحسب محمود دبوس، رئيس مجلس الإدارة، الذي أشار إلى أن 65% من هذه المبالغ ستكون تمويلًا ذاتيًا، فيما ستقترض المجموعة النسبة الباقية من البنوك. كما أوضح دبوس على هامش معرض ومؤتمر مصر الدولي للطاقة «إيجبس 2024»، أن المجموعة تعمل في مصر منذ أكثر من 30 عامًا، واستثمرت في تطوير الحقول المتقادمة وزيادة معدلات إنتاجها عبر استخدام التكنولوجيا المتطورة.

- **2.15 مليار دولار قيمة الأموال المحولة إلى مصر عبر «أيباج» في 2023**

ارتفعت قيمة الأموال المحوّلة إلى مصر عبر «أيباج»، وكيل شركة «ويسترن يونيون» العالمية في مصر، بنسبة 30% خلال عام 2023 لتصل إلى 2.15 مليار دولار، بحسب عبد الله السادة العضو المنتدب لشركة «أيباج». كما أوضح أن جهة التحويلات الأولى كانت السعودية ثم الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، متوقعًا أن تكون منطقة شرق آسيا من الأسواق الواعدة فيما يخص تحويل العملات إلى مصر خلال الفترة المقبلة.

- **مستثمرون مصريون يدرسون ضخ 380 مليون دولار لإنتاج وقود الطائرات المستدام**

يدرس مستثمرون مصريون من القطاعين الحكومي والخاص إنشاء مشروع مشترك لإنتاج وقود الطائرات المستدام باستثمارات متوقعة 380 مليون دولار. وتُقدّر الطاقة الإنتاجية للمشروع بـ 120 ألف طن سنويًا، ويُعد المشاركون في المشروع هم: الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات الحكومية، وشركة الإسكندرية الوطنية للتكرير والبتروكيماويات (أنربك) الحكومية. وتتمثّل إحدى النقاط المحفزة لتصنيع وقود الطيران المستدام بأنه يوفر طريقة لإحراز تقدم فوري نحو خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، كما يتمّ تصنيعه دون استخراج المزيد من الوقود الأحفوري. ويُمكن مزج وقود الطائرات الصديق للبيئة مع وقود الطائرات العادي دون حاجة لتغيير محركات الطائرات.

أخبار الطاقة

- **وزيـر البتـرول: الاسـتثمارات بالقطـاع فـي مصـر سـتبلغ 7.5 مليـارات دولار سـنة 2025**

تستهدف مصر زيادة استثمارات الأجانب في قطاع النفط والغاز بنحو 25% إلى 7.5 مليارات دولار في العام المالي 2024-2025، من 6 مليارات دولار متوقعة في السنة المالية الحالية، بحسب وزير البترول المصري طارق الملا. وبلغت استثمارات الأجانب في القطاع 5.6 مليار دولار في 2022-2023، في مقابل 4.7 مليار دولار قبل عام. كما ساهم اكتشاف حقل «ظُهر» في 2015 في فتح شهية المستثمرين للعمل في قطاع الغاز المصري، وزيادة عدد الآبار المكتشفة، وهو ما أدى لتوقف مصر تمامًا عن استيراد الغاز بنهاية سبتمبر 2019، لا بل التحول لمُصدِّر له حينها.

- **«إنرجيـن»: مسـتمرون فـي قطـاع النفـط المصـري رغـم تراكـم المسـتحقات**

أكدت شركة «إنرجين إنترناشونال» عزمها مواصلة الاستثمار في قطاع النفط والغاز المصري، رغم تراكم مستحقات الشركة لدى مصر، وفقًا للرئيس التنفيذي ماثيوس ريغاس الذي شدد على تفهم الشركة للصعوبات التي تواجهها البلاد. وأشار ريغاس على هامش مؤتمر «إيجيبس» المنعقد في مصر، إلى أن الشركة قامت بضخ استثمارات بـ 250 مليون دولار في حقل «أبو قير» شمال مصر، وهو أقدم منطقة لإنتاج الغاز في البحر الأبيض المتوسط. كما كانت استحوذت «إنرجين» اليونانية في ديسمبر 2020 على وحدات النفط والغاز التابعة لشركة «إديسون» الإيطالية، والتي تتضمن أصولها في مصر.

- **«دراجون أويل» الإماراتية تعتزم استثمار 500 مليون دولار في مصر خلال 2024**

تعتزم شركة «دراجون أويل»، المملوكة بالكامل لحكومة دبي، استثمار 500 مليون دولار في مصر خلال عام 2024 لحفر آبار جديدة والحفاظ على معدل الإنتاج بواقع 61 ألف برميل نفط يوميًا، بحسب علي الجروان، الرئيس التنفيذي للشركة. «دراجون أويل» هي شركة متخصصة في استكشاف وتطوير وإنتاج النفط والغاز، يقع مقرها الرئيسي في دبي، وهي مملوكة بالكامل لشركة بترول الإمارات الوطنية «إينوك». كما استحوذت «دراجون أويل» على 100% من حقوق شركة «بي بي مصر» في صفقة قيمتها 850 مليون دولار خلال 2020، لتصبح شريك الهيئة المصرية العامة للبترول، بدلًا من شركة «بي بي» البريطانية في كافة امتيازات إنتاج واكتشاف النفط في خليج السويس.

أخبار السياحة

- **حرب غزة تعيق خطة مصر لجذب 18 مليون سائح هذا العام**

صرح وزير السياحة بأنه من الصعب تحقيق مستهدف مصر باستقطاب 18 مليون سائح في عام 2024، نتيجة التوترات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية. واستكمل أن احتمال الوصول إلى رقم 18 مليون زائر من الخارج في 2024 «أصبح ضعيفًا»، لكنه نوّه إلى أن تحقيق رقم قريب من المستهدف ما زال ممكنًا. وكانت أعداد السائحين الوافدين إلى مصر ارتفعت في عام 2023 بنسبة

27.4% على أساس سنوي إلى 14.91 مليون سائح، مسجلةً بذلك أعلى مستوى لها في تاريخ السياحة المصرية، رغم التوترات التي شهدتها المنطقة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2023، مع اندلاع الحرب بين إسرائيل وحماس في 7 أكتوبر.

- **حرق أسعار البرامج يهدر مليارات السياحة على الاقتصاد المصري**

تعد عملية حرق أسعار البرامج واحدة من المشاكل التي تواجه قطاع السياحة، في وقت تبحث فيه الدولة المصرية عن حل ليتمكن القطاع الخاص من الوصول لمستهدف الحكومة السياحي البالغ 30 مليار دولار بحلول 2028. وجاءت مطالب المستثمرين السياحيين بحل الأزمة مع انتظار القطاع السياحي الإعلان عن تفاصيل المبادرة الجديدة لدعم القطاع بـ50 مليار جنيه، حتى يتم الاستفادة منها وتحقيق المرجو منها.

إقليميًا:

- **اقتصاد إسرائيل ينكمش 20% تقريبًا بعد حرب غزة**

انكمش اقتصاد إسرائيل بوتيرة كبيرة، تُعد واحدة من الأعمق في التاريخ، بعد اندلاع الحرب في غزة، حيث تسبب النزاع في شلل بأداء الشركات، مع انطلاق عمليات إخلاء واستدعاء عسكرية قياسية لجنود الاحتياط، مما قلب النشاط الاقتصادي في البلاد رأسًا على عقب. تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأخير من عام 2023 في إسرائيل بنسبة 19.4% معدلة موسميًا، وذلك في أول سابقة من نوعها منذ عامين، وفقًا للبيانات الصادرة يوم الاثنين. بينما توقع أوسط تقديرات المحللين الذين شاركوا في استطلاع بلومبرغ انكماش الاقتصاد بنسبة 10.5% فقط.

عالميًا:

- **توقعات باستمرار الانتعاش في قطاع التصنيع العالمي**

سيخضع قطاع التصنيع لاختبار من خلال مقاييس النشاط التي تحظى بمراقبة عن كثب في أوروبا وآسيا، وهي فرصة لقياس ما إذا كان الانتعاش الوليد في إنتاج المصانع يكتسب قوةً دافعةً. أدى الارتفاع الأخير في المؤشر العالمي للتصنيع إلى أعلى مستوى منذ منتصف عام 2022، إلى تحفيز التوقعات بأن القطاع قد وصل إلى نقطة تحول بعد ابتعاد المستهلكين على نطاق واسع عن شراء السلع لصالح الخدمات.

- **تتزايد التساؤلات حول مستقبل أسعار الذهب في ظل استمرار التحديات العالمية**

قال محللون في "سيتي بنك" إن أسعار الذهب يمكن أن تصل لمستوى 3 آلاف دولار للأونصة في 2025، ويمكن لتلك المستويات أن تتحقق وفقًا لأي من المحفزات الثلاثة المحتملة. يمكن أن ترتفع أسعار المعدن الأصفر بنسبة 50% إذا استمرت البنوك المركزية في زيادة مشترياتها من الذهب بشكل حاد. ويتم تداول الذهب حاليًا عند مستوى 2016 دولارًا للأونصة تقريبًا. وإن المسار الأكثر ترجيحًا

للوصول إلى 3000 دولار للأونصة هو الاتجاه الحالي للتخلي عن الدولار من قبل البنوك المركزية في الأسواق الناشئة، والذي قد يؤدي بدوره إلى أزمة ثقة في الدولار، وفقًا لمحللي سيتي بنك.

- **ديون العالم عند مستوى قياسي بعد زيادتها بـ 15 تريليون دولار العام الماضي**

يطفو العالم فوق بحر من الديون وصلت إلى 313 تريليون دولار، لتعادل نحو 3 أضعاف قيمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ نحو 104.4 تريليونات دولار في عام 2023. وارتفع الدين العالمي بأكثر من 15 تريليون دولار خلال عام 2023، وشكلت الأسواق المتقدمة مدفوعة بشكل أساسي بالولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا 55% من تلك الزيادة. وفي الأسواق الناشئة، تركز تراكم الديون في الأغلب بالصين والهند والبرازيل، وفق معهد التمويل الدولي.

معلومة مصورة

مشروع مدينة رأس الحكمة بين مصر والإمارات

150 مليار دولار

استثمارات خلال عمر المشروع

شراكة بين ADQ القابضة الإماراتية

وهيئة المجتمعات العمرانية المصرية

35% حصة مصر

من أرباح المشروع

170.8 مليون متر مربع

في الساحل الشمالي

35 مليار دولار مقابل مالي لمصر

(منقسمة إلى 24 مليار دولار من الإمارات

خلال شهرين، و11 مليار دولار وديعة في البنك المركزي تتنازل عنها الإمارات)

مقالات تحليلية

الاقتصاد أولًا: آفاق العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أنهى الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» زيارته الأولى للقاهرة التي وضعت حدًا لقطيعة ناهزت حوالي 11 عامًا، بإعلان البلدين توقيع اتفاقية تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى، والاتفاق على قيام الرئيس عبد الفتاح السيسي برد الزيارة خلال شهر أبريل المقبل؛ حيث ستنعقد الدورة الأولى لأعمال المجلس.

وفي هذا السياق، يركز المقال على مسار العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا في الملف التجاري، والاستثماري، وملف الطاقة، مع طرح الآفاق المستقبلية للعلاقات بين الدولتين.

الفصل بين الخلافات السياسية والمصالح الاقتصادية

على الرغم من تنامي الخلافات السياسية بين مصر وتركيا على مدار العقد الماضي، فإن تلك الخلافات لم تُلْقِ بظلالها على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين التي ظلت مستمرة ومتزايدة خلال نفس الفترة، وذلك بسبب رغبة الطرفين في الاستفادة اقتصاديًا من استمرار العلاقات بينهما، كما يُمكن توضيحه على النحو الآتي:

- **التبـادل التجـاري:** احتلـت تركيـا المركـز الأول فـي قائمـة أكبـر الـدول المسـتوردة مـن مصـر خـلال عـام 2023، أي إنهـا أصبحـت وجهـة رئيسـية للصـادرات المصريـة غيـر النفطيـة، ممـا يدلـل علـى ازديـاد زخـم العلاقـات الاقتصاديـة بيـن الجانبيـن؛ إذ بلـغ حجـم التجـارة الثنائيـة بيـن مصـر وتركيـا نحـو 6.6 مليـار دولار خـلال عـام 2023 مقابـل نحـو 7.8 مليـار دولار خـلال عـام 2022 بنسـبة تراجـع تبلـغ 15.7% علـى أسـاس سـنوي، وربمـا يعـود هـذا التراجـع إلـى تأثيـر الأزمـات العالميـة والمحليـة فـي كلا البلديـن علـى حركـة التجـارة بينهمـا.

وقـد سـجل حجـم الصـادرات المصريـة لتركيـا نحـو 3.8 مليـار دولار خلال عـام 2023 مقابـل 4 مليـارات دولار خلال عـام 2022، فيمـا بلغـت الـواردات نحـو 2.8 مليـار دولار خلال 2023 مقابـل 3.8 مليـار دولار فـي العـام السـابق 2022. ومـن أهـم الصـادرات المصريـة لتركيـا، الوقـود والزيـوت المعدنيـة، واللدائـن ومصنوعاتهـا، وأقمشـة وخيـوط مـن منسـوجات صناعيـة، ومنتجـات كيماويـة غيـر عضويـة، والأسـمدة، وآلات وأجهـزة كهربائيـة.

ومـن الجديـر بالذكـر أن الميـزان التجـاري بيـن الدولتيـن كان يصـب لصالـح تركيـا حتـى عـام 2021 بسـبب تجـاوز حجـم صادراتهـا إلـى مصـر

قيمة وارداتها منها، إلى أن انعكس الوضع خلال عامي 2022 و2023 مع تحول العجز التجاري إلى فائض وذلك بفضل الزيادة الأخيرة في حجم صادرات الغاز الطبيعي.

- **اتفاقية التجارة الحرة:** وقعت مصر وتركيا اتفاقية للتجارة الحرة عام 2005 لتدخل حيز النفاذ بحلول عام 2007 بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين الطرفين وإزالة المعوقات والقيود الماثلة أمام التجارة السلعية مع توفير ظروف عادلة للمنافسة في التجارة بين الطرفين إلى جانب خلق ظروف مواتية لزيادة وتشجيع الاستثمارات المشتركة بين الدولتين.

ولم تساهم الاتفاقية في زيادة الحجم الإجمالي للتجارة فحسب، بل أدت إلى حدوث تغييرات في هيكل التبادلات التجارية بين البلدين، حيث زاد المكون الصناعي في التبادلات التجارية بين الدولتين مقابل المواد الخام، حيث أصبحت التجارة السلعية بين الدولتين تتركز في الحديد والصلب، والوقود والزيوت المعدنية، المنتجات الكيميائية غير عضوية، واللدائن ومصنوعاتها، علاوة على السيارات والدراجات، والآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية، والزجاج والملابس.

- **التعاون الاستثماري:** سجلت الاستثمارات التركية في مصر أعلى مستوياتها في عشر سنوات خلال العام المالي 2022/2021 عند 179.9 مليون دولار، لتنخفض عقب ذلك إلى 167.2 مليون دولار خلال العام 2023/2022 بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام. كما يُبين الشكل الآتي

الشكل -٦ الاستثمارات التركية في مصر (مليون دولار)

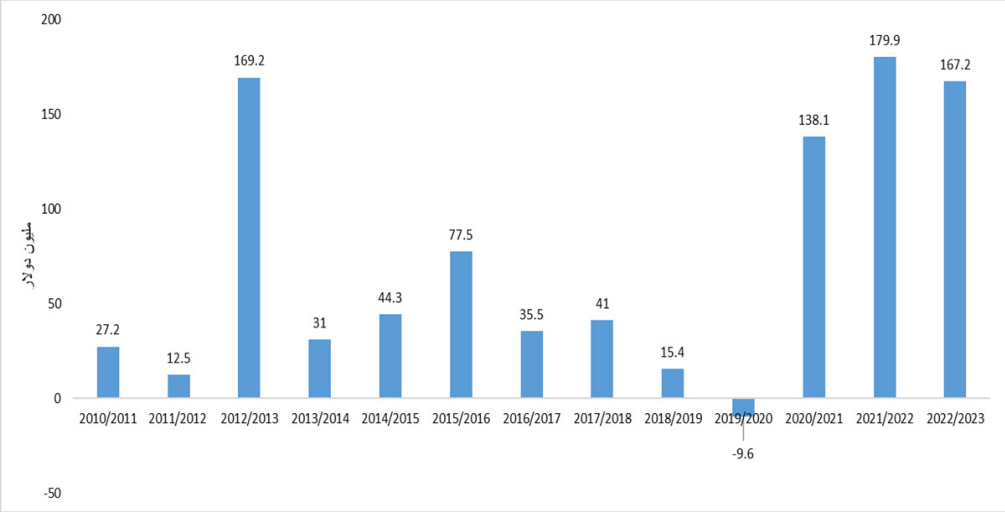

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية.

وكان رئيس مجلس الوزراء المصري «مصطفى مدبولي» قد عقد اجتماعًا في منتصف فبراير 2023 مع وفد من ممثلي شركات تركية تعمل في مصر أو ترغب في بدء استثمارات جديدة في السوق المصرية خلال المرحلة المقبلة، في أول لقاء من نوعه منذ 10 أعوام، حيث تعمل الشركات التركية التي قابلها في مجالات تتضمن: تطوير المناطق الصناعية، والغزل والنسيج، والملابس الجاهزة، والملابس الرياضية، والمستحضرات الطبية، والأجهزة الكهربائية، وقد تم الإعلان خلال هذا الاجتماع عن التزام الشركات التركية بضخ استثمارات جديدة تبلغ نحو 500 مليون دولار.

- **دعـم التبـادل التجـاري بالعملـة المحليـة:** انتشـرت الكثيـر مـن الأنبـاء عبـر المنصـات الإخباريـة خـلال العـام الماضـي 2023 أن تركيـا تعتـزم اقتـراح بـدء اسـتخدام العمـلات المحليـة فـي التبـادل التجـاري مـع مصـر، ورغـم عـدم تأكيد تلـك الخطـوة بصورة رسـمية حتـى الآن، إلا أنـه يعطـي دلالات واضحـة للطمـوح التركـي بتعميـق العلاقـات الاقتصاديـة مـع مصـر لا سـيما فـي ظـل انخفـاض قيمـة عملاتهمـا المحليـة، الجنيـه المصـري والليـرة التركيـة، فـي محاولـة للحـد مـن هيمنـة الـدولار الأمريكـي علـى المعامـلات الاقتصاديـة، وبضغـط مـن تداعيـات الأزمـات العالميـة علـى مصـادر النقـد الأجنبـي المختلفـة إلـى جانـب ارتفـاع معـدل التضخـم فـي كلا البلديـن.

- **التعـاون فـي مجـال الطاقـة:** جـاءت تركيـا فـي مقدمـة أكبـر 10 دول اسـتيرادًا للغـاز الطبيعـي المصـري خـلال أول أربعـة أشـهر مـن عـام 2023؛ فقـد سـجلت صـادرات مصـر مـن الغـاز الطبيعـي خـلال الفتـرة مـن ينايـر وحتـى أبريـل مـن العـام الحالـي، نحـو 2.633 مليـار دولار، كان منهـا حوالـي 722.67 مليـون دولار إلـى تركيـا؛ تلتهـا اليونـان فـي المركـز الثانـي بقيمـة 253.1 مليـون دولار، ثـم كوريـا الجنوبيـة فـي المركـز الثالـث بقيمـة 240.7 مليـون دولار. عـلاوة علـى ذلـك، يخلـق قطـاع الطاقـة المتجـددة فرصًـا للتعـاون والاسـتثمارات المشـتركة فـي مشـروعات الوقـود الأخضـر والصناعـات التـي تغذيـه مثـل الألـواح الشمسـية، فضـلًا عـن نشـاط تزويـد السـفن بالوقـود الأخضـر.

- **اسـتمرار توافـد السـائحين:** أعلنـت السـلطات المصريـة نهايـة مـارس 2023 عـن إطـلاق مجموعـة مـن التيسـيرات والتسـهيلات الجديـدة الهادفـة للحصـول علـى التأشـيرة السـياحية للجنسـيات

المختلفة من بينها المواطنين الأتراك، في إطار سعيها لزيادة معدلات الزيارة السياحية، والوصول إلى 30 مليون زائر سنويًا. وظهرت آثار تلك السياسة الجديدة عبر تصريحات سفير أنقرة الجديد في مصر «صالح موتلو شن» بأن العاملين في مجال السياحة في مدينة شرم الشيخ أكدوا أن عدد السياح الأتراك قد ارتفع بما لا يقل عن 5 مرات مقارنة بالعام الماضي، متوقعًا أيضًا أن يصل عدد السياح المصريين في تركيا إلى مليون سائح في غضون خمس سنوات نظرًا لمساعي الدولتين في حث مواطنيهما على زيادة التبادل السياحي في المستقبل.

إلى جانب ذلك، شاركت مصر في فبراير الجاري في المعرض السياحي الدولي EMITT في دورته السابعة والعشرين، والذي يُقام بالعاصمة التركية إسطنبول ويعد خامس أكبر المعارض السياحية حول العالم.

الآفاق المستقبلية

في ظل معاناة اقتصاد مصر وتركيا من بعض الأزمات الاقتصادية المتشابهة، كارتفاع معدل التضخم وتراجع قيمة العملة المحلية، فإن توسيع التعاون الاقتصادي يمثل أولوية واضحة، حيث:

- تتطلع الدولتان إلى رفع حجم التبادلات التجارية إلى ما يتراوح بين 15 مليار دولار إلى 20 مليار دولار خلال السنوات القليلة المقبلة، إلى جانب تنشيط الاستثمارات التركية في مصر من خلال 200 شركة تعمل في البلاد، حيث يُمكن لمثل هذه الشركات الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين

ومـن توافـر العمالـة والغـاز الطبيعـي مـن أجـل زيـادة إنتاجهـم بمصـر والتصديـر إلـى الأسـواق الأفريقيـة.

- تعـد صناعـة النسـيج مجـالًا مهمًـا آخـر للتعـاون الثنائـي، حيـث إن أكبـر أربعـة مصانـع نسـيج فـي مصـر هـي مصانـع تركيـة. وتفضـل العديـد مـن الشـركات التركيـة مصـر كقاعـدة إنتاجيـة لأنهـا تمكنهـا مـن الاسـتفادة مـن بروتوكـول المناطـق الصناعيـة المؤهلـة بيـن مصـر والولايـات المتحـدة.

- يُمكـن إعـادة طـرح اتفـاق الخـط الملاحـي «الـرورو» الـذي جـرى وقفـه عـام 2015 للمناقشـة بحيـث يتـم إعـادة صياغتـه بطريقـة متوازنـة تراعـي مصالـح الطرفيـن؛ وبمـا يضمـن تقديـم تسـهيلات للصـادرات المصريـة إلـى أوروبـا عبـر الموانـئ التركيـة وبالأخـص الحاصـلات الزراعيـة سـريعة التلـف بمـا يعـزز الصـادرات المصريـة ويفتـح أسـواقًا جديـدة أمامهـا.

- مـن الممكـن أن تسـتفيد تركيـا مـن ضـخ الاسـتثمارات فـي مصـر التـي تعـد بوابة رئيسـة للنفاذ إلـى السـوقين الأفريقيـة والأوروبية؛ وذلـك بفضـل الاتفاقيـات التجاريـة التـي ترتبـط بهـا مصـر مـع هذه الأسواق.

- • إلـى جانـب الفوائـد الاقتصاديـة الكليـة، فيُمكـن توثيـق أواصـر التعـاون فـي مجـال الطاقـة بمـا يُمكـن تعويـض مصـر عـن تراجـع صادراتهـا مـن الغـاز الطبيعـي المسـال بنسـبة 51.8% علـى أسـاس سـنوي فـي عـام 2023 لتصـل إلـى 3.52 مليـون طـن.

ختامًا، يتبين مما سبق أن الجانبين المصري والتركي قررا إعلاء المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية المستمرة منذ أكثر من عشر سنوات إعمالًا بمبدأ «الاقتصاد أولًا»، ونظرًا لعدم رغبتهما في خسارة المكاسب التجارية والاستثمارية الناتجة عن استمرار تلك العلاقات، ولهذا فمن المرجح أن تساهم الانفراجة في العلاقات السياسية بين الدولتين في تعزيز التبادل التجاري والاستثماري والطاقوي والسياحي بينهما.

مقالات تحليلية

تعزيز التحويلات الدولارية: مسارات بديلة لزيادة تحويلات المصريين بالخارج

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

يعتبر الاحتياطي النقدي أحد العوامل الأساسية في النظام المالي والنقدي لأي بلد، وهو يشير إلى الموارد النقدية التي يحتفظ بها البنك المركزي للدولة. حقق الاحتياطي النقدي ارتفاعات متتالية خلال عام 2023 حيث وصل إلى 35.1 مليار دولار في أكتوبر 2023 مقارنة بـ 34.22 مليار دولار في يناير لنفس العام، محاولًا تجاوز التأثيرات العالمية على كافة مصادر العملات الأجنبية، ويواصل الاحتياطي الأجنبي ارتفاعه منذ عدة أشهر في ظل اتجاه الدولة للعمل على تعزيز الموارد الدولارية، وخفض الواردات، وزيادة الصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، مع تبنى حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الجديدة، لدعم النمو وتعتبر تحويلات العاملين بالخارج أحد أهم مصادر للنقد الأجنبي في العديد من الدول، وتلعب دورًا حيويًا في تعزيز الاقتصادات الوطنية. في مصر، تمثل تحويلات العاملين بالخارج حجمًا كبيرًا من النقد الأجنبي المستلم، ولكن هناك حاجة إلى تعزيز هذه التحويلات لتحقيق الاستفادة القصوى من الأموال المرسلة وتعزيز الاقتصاد المصري.

“

تطور حجم التحويلات على مستوى العالم

يشير أحدث تقارير البنك الدولي حول التحويلات النقدية والصادر في ديسمبر 2023، إلى ارتفاع تدفقات تحويلات العاملين بالخارج إلى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة تُقدر بنحو 3.8% لتصل إلى 669 مليار دولار في عام 2023.

وبالنسبة للدول المنخفضة ومتوسطة الدخل، احتلت الهند المركز الأول في قائمة أول خمس دول متلقية لتحويلات العاملين بالخارج خلال عام 2023 بإجمالي يبلغ 125 مليار دولار، تليها المكسيك عند 67 مليار دولار، ثم الصين عند 50 مليار دولار، لتسجل الفلبين ومصر المركزين الرابع والخامس بمستوى يبلغ 40 مليار دولار، و24 مليار دولار على الترتيب. ويرجع التعافي الملموس في تحويلات العاملين بالخارج إلى التعافي القوي في أسواق العمل في الدول ذات الدخل المرتفع في منظمة التعاون والتنمية والدول الخليجية عقب انتشار جائحة كورونا.

من ناحية أخرى، من المتوقع أن تتباطأ تحويلات العاملين إلى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل خلال عام 2024 بنسبة 2.4% لتصل إلى 687 مليار دولار، ويُمكن تفسير هذا التباطؤ ببطء النمو الاقتصادي وضعف أسواق العمل في العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع، ولا سيما الولايات المتحدة ودول منطقة اليورو. والمخاطر السلبية الناجمة عن استمرار الحرب في أوكرانيا والصراع في الشرق الأوسط، وتقلب أسعار النفط، وتذبذب أسعار العملات.

وفـي الوقـت الحالـي، لا يـزال ارتفـاع تكلفـة التحـويلات النقديـة تمثـل أحـد أهـم المعوقـات التـي تحـول دون التوسـع فـي تحـويلات العامليـن عبـر القنـوات الرسـمية علـى المسـتوى العالمـي، حيـث يبلـغ متوسـط تكلفـة إرسـال الأمـوال إلـى معظـم البلـدان الأفريقيـة أكثـر مـن ضعـف النسـبة المسـتهدفة والمقـدرة بنحـو (3%) فـي أهـداف التنميـة المسـتدامة.

وبالإمـكان خفـض تكاليـف التحـويلات عـن طريـق زيـادة المنافسـة فـي أسـواق التحـويلات، وتحسـين إمكانيـة فتـح الحسـابات المصرفية، وأيضًـا عـن طريـق تجنـب الشـراكات الحصريـة بيـن شـركات تحويـل الأمـوال ومكاتـب البريـد الوطنيـة.

مسارات بديلة

توالـت الأزمـات العالميـة علـى الاقتصـاد المصـري منـذ عـام 2020 وحتـى نهايـة عـام 2023، بـدءًا بانتشـار جائحـة كورونـا ومـا نتـج عنهـا مـن إغلاق حـدود الـدول وتوقـف حركـة الطيـران والسـياحة والتجـارة العالميـة، مـرورًا باندلاع الحـرب الروسـية-الأوكرانية أوائـل عـام 2022 والتـي ألقـت بظلالهـا علـى سلاسـل الإمـداد والتوريـد للسـلع الأساسـية خاصـة الطاقـة والغـذاء، انتهـاءً عند حـرب غـزة فـي أكتوبـر 2023. وقـد أضـرت كل هـذه العوامـل سـالفة الذكـر بالنشـاط الاقتصـادي العالمـي وأبطـأت معـدلات نمـوه، وزادت مـن ضبابيـة الآفـاق المسـتقبلية بطبيعـة الحـال، تأثـرت مصـر جـراء توالـي الأزمـات العالميـة بسـبب العولمـة الاقتصاديـة والانفتـاح التجـاري علـى العالـم،

وذلـك بعدمـا حقـق الاقتصـاد المصـري أعلـى معـدلات نمـوه خلال العـام المالـي 2022/2021، وحصـد إشـادة دوليـة مـن المؤسسـات العالميـة بشـأن التصـدي للأزمـات وأظهـرت بيانـات البنـك المركـزي تراجعًـا فـي تحـويلات المصرييـن العامليـن فـي الخـارج خلال العـام المالـي 2023/2022 حتـى سـجل 22.08 مليـار دولار.

وأظهـرت بيانـات البنـك المركزي المصري عـن أداء ميـزان المدفوعات، أن تحـويلات المصرييـن بالخـارج انخفضـت إلـى حوالـي 22.08 مليـار دولار خلال العـام المالـي 2023/2022، مقابـل نحـو 31.93 مليـار دولار العـام المالـي 2022/2021، ويرجـع ذلـك بسـبب السـوق الموازيـة وارتفـاع قيمـة التحـويلات عبـر القنـوات غيـر الرسـمية، إلـى جانـب ارتفـاع معـدلات التضخـم فـي مصـدر التحـويلات بمـا يتسـبب فـي انخفـاض قيمـة التحـويلات مـن تلـك البلـدان.

لـذا اتجهـت الحكومـة المصريـة إلـى طـرح عـدد مـن المنتجـات الائتمانيـة لجـذب تحـويلات العامليـن بالخـارج عبـر القنـوات الرسـمية، لعـل مـن أهمهـا:

- مبـادرة السـيارات للمصرييـن بالخـارج، بالإعفـاء مـن كل الجمـارك والضرائـب والرسـوم علـى السـيارة الشـخصية للمصرييـن بالخـارج، مقابـل وديعـة بالـدولار لمـدة 5 سـنوات ويتـم اسـترادها بالكامـل بالجنيـه المصـري بسـعر صـرف يـوم الاسـترداد.

- شـركة اسـتثمارات المصرييـن بالخـارج، نجحـت وزارة الهجـرة بالتنسـيق والتعـاون مـع الجهـات المعنيـة ذات الاختصـاص المشـترك و10 مـن كبـار المسـتثمرين مـن المصرييـن بالخـارج،

فـي تأسـيس وإطـلاق شـركة مسـاهمة لاسـتثمارات المصرييـن بالخـارج لكـي تكـون كيانًـا جاذبًـا لاسـتثمارات المصرييـن بالخـارج فـي عـدد مـن القطاعـات الاقتصاديـة منهـا الصناعـة والزراعـة والسـياحة والتشـييد والبنـاء وتكنولوجيـا المعلومـات.

- إصـدار شـهادات الاسـتثمار الدولاريـة، بالتعـاون مـع البنـك المركزي والبنـوك الوطنيـة لإصـدار الشـهادات الدولاريـة بعائـد تنافسـي مرتفـع والتحفيـز علـى فتـح حسـابات دولاريـه، حيـث تـم رفـع قيمة الفائـدة علـى الشـهادات الدولاريـة، لتصـل الـى 7% و9% وهو أعلى عائـد علـى الـدولار فـي العالم.

- توفيـر وحدات سـكنية للمصرييـن بالخـارج بأسـعار مخفضـة بالتعـاون مـع وزارة الإسـكان. كمـا إطـلاق أول وثيقـة معـاش بالـدولار للمصرييـن بالخـارج «معاشـك بكـرة بالـدولار»، بهـدف توفيـر حماية تأمينيـة للمصرييـن فـي الخـارج بالإضافـة إلـى مميـزات الادخـار التراكمـي بالعملـة الأجنبيـة وتتيح اختيـارات مختلفـة للحصول على قيمـة الوثيقـة عنـد الوصـول إلـى سـن الاسـتحقاق المتفـق عليـه حسـب رغبـة حامـل الوثيقـة.

- مبـادرة التسـوية التجنيديـة للمصرييـن بالخـارج، وتـم العمـل بهـا لمـدة شـهرين حتـى 14 أكتوبـر 2023، وقـد لاقـت إقبالًا واسـعًا من المصرييـن فـي الخـارج سـواء الدارسـين أو العامليـن أو مزدوجـي الجنسـية في الأعمار ما بين 19-30 عامًا لاسـتكمال الأوراق الثبوتية للمصرييـن فـي الخـارج نظير سـداد مبلـغ 5 آلاف دولار أو يورو، ويتم دراسـة إعـادة العمـل بهـا خـلال الفتـرة المقبلـة وجـار العمـل علـى تدشـين تطبيـق إلكتروني يضـم كل المحفزات وخدمـات المصرييـن بالخـارج، بالتعـاون مـع وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات.

فـي الختـام، تُعـد تحـويلات العامليـن بالخـارج إلـى مصـر فرصـة هامـة لتعزيــز النمــو الاقتصــادي وتحســين مســتوى المعيشــة. وتتخــذ الحكومــة والجهــات المعنيــة سياســات وآليــات فعالــة لتعزيــز هــذه التحـويلات وتسـهيل عمليـات التحويـل المالـي، بالإضافـة إلـى توفيـر بيئـة ملائمـة للاسـتثمار وتطويـر المهـارات ومكافحـة التحـويلات غيـر الرسـمية، مـن خلال تعزيـز تحـويلات العامليـن بالخـارج، للوصـول إلـى أقصــى معدلاتهــا مــرة أخــرى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg